بحرا الضياء
العدد ٣٨٩ - الثلاثاء ٣ نيسان ٢٠٠٧م- ٦٧٥٧ آ
Bahra No. 389 Tue. 3 Apr. 2007

المشهد العراقي الدولي قوة في الحضور وصدارة في الإهتمام

حميد الموسوي

بعد مرور شهر على انعقاد مؤتمر بغداد بادرت واشنطن الى عقد مؤتمر العهد الدولي لإعادة إعمار العراق، حيث شاركت في هذا المؤتمر الذي عقد في نيويورك جميع الدول المانحة إضافة للهيئات الدولية والأممية. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" المجتمع الدولي الى دعم خطة خمسية لإعادة اعمار العراق لتمهد الطريق أمام العراقيين لرسم ملامح مستقبلهم الجديد وفي معرض حثه جميع الدول الاقليمية والعالمية كشف السيد "بان كي مون" عن اتفاق تم توقيعه مع الجانب العراقي يتضمن بنودا تشمل المستويات المالية والسياسية والفنية. وفي ختام اجتماعات هذا المؤتمر أعرب المشاركون عن أملهم في ان تحقق مقررات هذا المؤتمر ما يصبو اليه العراقيون من احلال الأمن والسلام واعادة الاستقرار والبدء بعملية اعادة الاعمار. والمعروف ان هذا المؤتمر قد شاركت فيه ما يقارب المائة بعثة دولية ما يؤكد على الاهتمام العالمي بعملية التغير والعمل على دعم العراق في ارساء قواعد نظامه الجديد. وكان للنقاشات المستفيضة- التي تناولت مجمل عملية البناء واعادة الاعمار والعودة بالعراق الى مكانته الطبيعية وباشراف الأمين العام للأمم المتحدة وبحضور السيد نائب رئيس الجمهورية العراقية- صدى واسعا في الأوساط الدولية والاقليمية من خلال تقييم النتائج التي خرجت بها اللجان المشاركة بعد أربعة أيام من الاجتماعات المكثفة. فقد اتفقت جميع الأطراف الدولية على الالتزام التام بدعم التجربة العراقية الجديدة أمنيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، والتشديد على الإسراع في عمليات الاستثمار بغض النظر عن مجريات الأحداث الحالية، ودون انتظار نتائج الاصلاحات التي تحرص الحكومة العراقية الوطنية على اجرائها ما يبعث على الاطمئنان في جدية قرارات هذا المؤتمر الموسع هو تشكيل لجنة دولية عراقية مشتركة واجبها متابعة تنفيذ مقررات المؤتمر وتقييم نتائجها، مضافا لكل ذلك مساعدة العراق في بناء مشروع وطني لمكافحة الفساد الاداري والمالي بوضع كافة التجارب والخبرات الدولية في خدمة هذا المشروع للوصول العامين المقبلين وذلك بالعمل على رفع انتاج العراق من النفط بما يتجاوز الأربعة ملايين برميل يوميا بعد تأهيله وتجهيزه بالخبرات الفنية والامكانات اللازمة. وكل هذه المقررات مؤشرات واضحة على الاهتمام اللامتناهي من جانب المنظومة الدولية بعملية بناء الاقتصاد العراقي الى مواقع تتجاوز ٤٠% نموا اقتصاديا شاملا من خلال السنوات الأربع من عمر التجربة، كما يمثل ردعا جريئا لإخراس الأصوات التي ما انفكت- لأسباب مشبوهة معروفة- تواصل النعيق انتقاصا وتشويها لهذه التجربة الرائدة على مستوى دول العالم الثالث.

القرارات الجادة لمؤتمر العهد الدولي كافية للنهوض بالعراق فيما لو طبقت بحرص وأحسنت القيادة السياسية العراقية استثمارها

ان القرارات العملية الجادة التي اتخذها هذا المؤتمر الموسع بإمكانها النهوض بالعراق فيما لو طبقت بحرص وأحسنت أطراف العملية السياسية العراقية استثمارها.

ومن هنا يتوجب على القادة العراقيين تحمل مسؤولياتهم للتعاطي مع هذا الاهتمام الدولي بالمسألة العراقية لجعل العراق في مقدمة دول العالم الثالث الناهضة.

ان انعقاد مؤتمر العهد الدولي في ظل هذه الظروف الدولية المضطربة، والأجواء الضبابية التي تطغى على المواقف بخصوص الأوضاع في العراق، وما يطلق من إساءات مقصودة من هذه الجهة أو تلك للنيل من تجربة التغيير والتحولات الديمقراطية التي تشهدها بغداد- يعتبر ردا دوليا حازما على كل محاولات الانقضاض على المنجزات الدستورية والديمقراطية التي تحققت خلال الكبير وقوة حضور المشهد العراقي في القرارات الدولية- بحرص واخلاص لاستثمار وانتهاز جميع الفرص المتاحة والتي من شأنها اعادة اعمار العراق واحلال الأمن والاستقرار، خاصة ونحن مقبلون على عقد العديد من المؤتمرات الدولية ومن بينها المؤتمر الاقتصادي في تركيا والمخصص لدعم العراق اقتصاديا. وهذا ما يجعلنا نتطلع متفائلين لرؤية عراق حر ديمقراطي معافى في غضون الشهور القادمة وليست السنين.

توالي المؤتمرات الدولية بشأن المسألة العراقية يمثل ردا حازما على كل محاولات الانقضاض على منجزات عملية التغيير أو الإنتقاص منها

صلاح زينل

القوات المتعددة الجنسيات بين حساسية التواجد وضرورات المصلحة الوطنية

أبو حيدر المولي

القوات الأجنبية الحالية التي تعمل داخل العراق منذ سقوط السلطة في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ والتي صارت قوات متعددة الجنسيات طبقا لقرارات الأمم المتحدة اعتبارا من حزيران عام ٢٠٠٤ وأصبحت مهمتها الرئيسة المساعدة في بسط الأمن والنظام واعادة تأهيل المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية والتي حلت بقرار الحاكم المدني "بريمر" وتركت فراغا أمنيا هائلا. حيث تسبب هذا القرار في اضطراب الأمن والإستقرار وشيوع حالة الفوضى في أرجاء العراق كافة. هذه القوات وفق هذا الوضع والقانون يمثل خطأ فادحا قد يتسبب في إحداث متغيرات خطيرة تعصف بالمنطقة بأسرها وليس بالعراق لوحده، كون هذا الانسحاب في ظل الوضع المضطرب الراهن يعطي رسالة تطمين وضوءا أخضر لزمر الارهاب الدولي التي سحقت في بلدان متعددة وفشلت مخططاتها المشبوهة البائسة في العراق وبدأت تلفظ أنفاسها الأخيرة. وسيعينها على لملمة فلولها ومعاودة الكرة في اتخاذ العراق ملاذا آمنا لتنفيذ جرائمها وبث أفكارها الكهوفية المسمومة. وبمثل هذا الاجراء ستتحمل المنظومة الدولية والأطراف التي شاركت في عملية إسقاط السلطة الحكومة الوطنية وهذه القوات العاملة على أرض العراق يعد من أفضل الوسائل التي من شأنها تعزيز العلاقات المشتركة وتحقيق المصلحة الوطنية العليا. لقد كان من المفترض طرف من الأطراف، وبالتالي تفاني الحكومة من أجل الوصول بالقوات المسلحة العراقية الى حالة الجهوزية العالية. وفي مثل هذا الحال سوف لن يكون هناك تدخل في عمل الاطراف

تحديد صلاحيات القوات المتعددة الجنسيات يسهم في تخفيف حساسية تواجدها وما يثار حوله من شبهات

من ضرورات المرحلة استثمار تواجد القوات المشتركة وجعلها حلقة وصل لتحقيق العلاقات المتوازنة وتبادل المنافع

قيام اتفاق أمني بين الجانب العراقي والاميركي بموجب اتفاق سابق لتحديد وضع القوات المتعددة الجنسيات المستقبلي خلال العام ٢٠٠٤ لكن ذلك الاتفاق لم يحصل لظروف مختلفة. حاول الجانب العراقي تجديد المفاوضات للوصول بنتيجة مرضية تنهي متعلقات هذا الموضوع وتحدد أطر العلاقة الجديدة، ومع حرص الجانبين على ضرورة حسم أمر صلاحيات القوات المشتركة لم يتحقق وضع نهائي لهذه القوات ولم تتحدد صلاحيات عملها. ولما كان بقاء هذه القوات خاضعا لفترات تمديد سنوية فقد اشترطت المذكورة، وسيسهل تحديد الانتهاكات والتواطؤات التي ترافق عملية المداهمات اللازمة خلال تنفيذ خطوات بسط القانون في ملاحقة الارهاب المحلي والوافد.

وعود على بدء فإن أي شعب على وجه المعمورة لا يشرفه احتلال بلاده ويأبى الخنوع والعيش تحت حراب قوات أجنبية. وكون القوات المشتركة الحالية هي قوات عاملة طبقا لقوانين الأمم المتحدة شأنها شأن قوات الفصل وفض النزاعات فعليه يترتب على هذه القوات الامتثال لقرار الحكومة العراقي لكي لا تستفحل ظاهرة تداخل المسؤوليات

القوات المتعددة الجنسيات ملزمة بالامتثال لقرارات الحكومة الوطنية درءا لتداخل المسؤوليات والصلاحيات

الحكومة العراقية اقترن قرار التمديد الأخير الذي ينتهي في كانون الأول عام ٢٠٠٧ بتسوية مسألة تحديد صلاحيات القوات المذكورة. حيث تم اعتماد رسالة السيد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي كوثيقة رسمية في القرار الدولي الخاص بتمديد عمل القوات المتعددة الجنسيات. لا شك ان وضع وتنظيم نشاط تلك القوات في حدود تناسب متطلبات المرحلة وتتماشى مع طبيعة تداعيات الأوضاع العراقية الجديدة يعد من الانجازات التي تسهم بشكل فاعل في توثيق العلاقة وتعزيز الثقة بين العراقيين والقوات المشتركة ناهيك عن تحديد مسؤوليات كل والصلاحيات. ولا يخفى ما يقع على المجلس السياسي للأمن الوطني من مسؤوليات بغية الوصول مع الجانب الاميركي الى نتيجة مشرفة بهذا الخصوص لما تحمله هذه القضية من حساسية ذات أبعاد وطنية وسيادية وما يثار حولها من مواقف سياسية وتوظيف اعلامي مشوش.

ومن هنا يجدر بالطرفين العراقي والاميركي العمل على جعل هذا التواجد حلقة وصل لتحقيق العلاقات المتوازنة وتبادل المنافع والمصالح المشتركة لما فيه خدمة الشعبين العراقي والاميركي واستقرار المنطقة وتطمين شعوبها.

مدننا الآمنة مستعدة لترجمة الأرقام إلى إنجازات

عصام سليمان - تلكيف

منذ بداية هذا العام سمعنا الكثير عن الموازنة العامة للبلد والتي لم تسبقها أية موازنة أخرى منذ عقود خلت في ضخامة أرقامها وتوجهها قدر الإمكان إلى المحافظات القادرة على صرف مخصصاتها المالية في بناء المشاريع الخدمية ومد شبكات الخدمات الأساسية إلى كل مكان ورغم كون الحديث عن هذه الأمور ليس جديدا لأنه سبق وأن صرح مسؤولون كبار عن انطلاق حملات الأعمار خصوصا في بعض المناطق الآمنة المستعدة لهضم الأرقام المالية العالية بكل جدارة ولكن مع الأسف كل تلك التصريحات ترافقت بوقف التنفيذ إذ لحد هذا اليوم ليس كل ما سمعناه من أرقام سوى مجرد كلام ولم نلمس شيئا منه على ارض الواقع. صحيح أن عملية التنمية مهمة جدا ولا يمكن أن تتجاهل ظروف المجتمع المحيط بأي مشروع تقدم عليه الحكومة ولكن مخصصات التنمية تكاد تكون شبه متساوية بين مختلف مناطق البلد، وإذا تجاهلنا توقف تنفيذ عملية الأعمار في بعض المناطق الساخنة والتي تشهد أعمال عنف ما يجعل مبررات تأخر مشاريع الأعمار فيها مقبولة لأن المناخ الأمني غير ملائم ستظهر أمام الملاحظ مقارنة من نوع أخر بين مناطق آمنة تشهد أعمارا مكثفا وحركة نشيطة مستندة في ذلك على حصتها من التمويل ومناطق أخرى لا تقل عنها أمنا واستقرارا وأيضا لها حصة ثابتة في تمويل التنمية ولكنها لم تشهد أية عملية تنموية أو أعمار اقتصادي شامل حتى في أدنى التفاصيل وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التي تقف وراء تجاهل الساسة لتلك المناطق وحجب الأموال عنها. هل يفتقرون إلى دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي من المزمع تنفيذها؟، أم أن وزارة التخطيط لم تحدد الأولوية في تنفيذ المشاريع التنموية؟، أو قد يكون السبب سياسيا. كأن يكون حول قرار حاسم يحدد مصير تلك المناطق؟، وعلى سبيل المثال وليس الحصر لو أقمنا مقارنة بين حركة الأعمار والتنمية التي تشهدها مدن كردستان الحبيبة وبين ما يحصل على مسافة عشرات الكيلومترات منها يخال للمراقب كأنه أنتقل بين نظامين أو دولتين أو عالمين متناقضين بالرغم من وجود الكثير من البقع الآمنة الشاسعة جدا لا تقل أمنا واستقرارا عن مناطق الإقليم ولكنها وضعت في قائمة انتظار الحياة إلى اجل غير مسمى. أن الأرقام التي تضمنتها الموازنة التي خطط لها ساستنا وناقشوها واقروها في الكثير من مؤسسات السلطة هي فعلا الموازنة التي لطالما انتظرتها مدن كثيرة منتشرة في العراق وتؤكد الحقائق فيها بأنها فعلا مدن ومناطق أمنة قادرة على ترجمة الأرقام الواردة في موازنة عام ٢٠٠٧ إلى خطوات أولى في إنجازات ربما لن تنتهي إلا بعد سنة أو عقد ولكنها ستبعث الحياة في اقتصاد تلك المدن وتشجع سكانها على العطاء خصوصا وأنها تشكو كثيرا من نقص حاد في أسباب الحياة ومتطلبات العيش الرغيد ولا يوجد في الكثير منها فرصة استثمارية فاشلة أو خاملة بل يوجد نقص وحاجة ملحة إلى البناء في كل مجال وإلى الاستثمار في كل قطاع بدءا من الخدمات مرورا بالعقارات وانتهاءً بالترفيه والرياضة أو حتى التشجير لأن أكثرها محاط بمناطق شبه صحراوية مفتقرة في ذلك إلى حزام أخضر ولم يغرس في ساحاتها العامة شجرة واحدة منذ عقود بل حتى القائم من الحدائق فيها تطاول عليه كل من هب ودب. ليس المطلوب صرف وبذخ دون الارتكاز على أساس أو دراسة اقتصادية شاملة وملمة بعملية الصرف أو جلب أنماط من السلع التنموية لا تتناسب مطلقا مع الحالة العامة للبلد ودرجة الوعي السائدة فيه إذ لم تقاوم منصات انتظار الركاب "الزجاجية" في نقاط وقوف الحافلات سوى بضعة أيام وتحولت إلى أكوام من الزجاج المكسور بعد أن أصبحت نقاط لتسلية الأطفال بلعبة رمي الحجر أو وقعت في مرمى الإطلاقات النارية وما أكثرها في شوارعنا اليوم ولا يمكن أن يترك المواطن بعيدا عن عملية التنمية بل يجب أشراكه في بنائها والحفاظ عليها والمساهمة في تغطية تكاليفها من خلال فرض رسوم على كل استخدام لكي يحترم المستفيد مصدر منفعته الجديدة وكلفتها سواء من شبكة الصرف الصحي أو طريق جديد فتح للتو أو ساحة عامة ألبست حلة خضراء أو لتر ماء واحد نقي يصل إلى منزله حتى لو كان بكلفة زهيدة فهو فعليا يكلف الدولة أكثر مما ندفع بكثير.

ويبقى المهم أننا نبرهن اليوم للمسؤولين بأن أيامنا مهمة وبان طاقاتنا متاحة أمام كل من يرغب في استغلالها لخدمة البلد ومدننا الآمنة مفتوحة وترحب بأية عمليات إعمار أو حتى بالاستثمارات الخارجية أن وجدت واغلب أبنائها مستعدون للتعاون مع من يعمل أو يقدم سواء كان أجنبيا أو عراقيا. المهم أن نبصر شيئا يستحق الثناء عليه وصروحا وإنجازات يكتب عنها في التاريخ بأنها جاءت من تخصيصات الموازنة الهائلة التي أقرتها الحكومة العراقية في ذلك العام.

مشاريع اعمار العراق

مشاريع اعمار العراق

ذنون محمد - نينوى

كثيرا ما رددت هذه العبارة صداها في أسماعنا وخصوصا وان الكثير من دول العالم احتضنت على أراضيها المؤتمرات التي حملت عناوين أعمار العراق لإعادة بنيته التحتية التي سويت على الأرض نتيجة الحرب الاخيرة وقد اخذت هذه المؤتمرات نصيبا كبيرا من الاهتمام الإعلامي والحضور المكثف لدول تروم مساعدة العراق ليقف من جديد، وقد رصدت مبالغ كبيرة من المنح او القروض الطويلة الأمد والمعفية من الفوائد وما رصد من مبلغ تتمناه ميزانية أي دولة في العالم حيث باستطاعتها لو انفقت بشكل مدروس وشفافية كبيرة ان تضع العراق في المكان الذي يستحقه خصوصا وان جميع المؤسسات العراقية تنتظرها خصوصا المشاريع التي لها تماس مع حياة المواطن من شبكة كهربائية بدائية وطرق ما زالت اغلبها غير معبدة ومناطق ما زالت ترتوي من الآبار دون أي رعايه صحية وبطالة جعلت المواطن يقضي ساعات النهار مع لعبة الدومينو فكيف السبيل الى حل هذه المشاكل التي اصبحت من المعضلات التي تواجه المواطن المغلوب على امره.. الكثير يربط حل مشكلة الاعمار بخارطة الامن المفقوده والتي ضربت بتأثيرها على مختلف جوانب الحياة بل ان الكثير من المبالغ التي اعدت لمشاريع اعادة اعمار العراق تحولت الى الميزانيه العسكريه او الة الحرب والدمار لتعالج مشكلة الامن التي اصبحت الكابوس الاول الذي يزعج المواطن والتي عطلت الكثير من المشاريع التي تمس حياة المواطن وبصورة مباشره. فالمشكلة متداخلة فلا يمكن تنفيذ الكثير من المشاريع الخدمية من كهرباء وتحسين شبكة الطرق وإيصال المياه الصالحة للشرب نتيجة انفلات المعيار الأمني الى درجاته القصوى اضافة الى ان العملية العسكرية قد احرقت كل ما وصل العراق من اوراق خضراء من الدول المانحة إضافة الى الواردات من هذه العملة جراء عقود النفط.

وفي بعض المناطق تم تنفيذ بعض هذه المشاريع وقد غاب الانسجام والتناغم بين الدوائر المعنيه بالامر فبعد ان تم تبليط واكساء بعض الشوارع على سبيل المثال من قبل الدائره المعنيه قامت دائره اخرى بتحديث شبكة المجاري ما ادى الى الغاء وتعطيل العمل الاول وهذا ات من غياب التنسيق وسوء التخطيط وبالتالي ادى الى استنزاف مبالغ طائلة. ولكن من بين اهم المشاريع التي ينبغي اعمارها اولا هو الإنسان الذي ومع الأسف تحول الكثير الى مجرد أفواه تبحث عن السحت الحرام حتى وان ادى الامر الى إهلاك الحرث والنسل فالإنسان هو الغاية الأولى التي علينا ان نضعها في الاعتبار فمتى ما تم اصلاح وبناء نموذج إنساني مؤمن بحق الآخرين قبل حقه كان ذلك الحجر الاول في سلم الاعمار. فما يجري في البلد من تخبط وفقدان للكثير من المعايير الانسانيه والتي ضربت بسوطها على المواطن الذي بات يدفع الثمن وحده وبالتالي اضافت الى كاهله المتعب هما اخر فالمعالجة لهذه الحالة المزرية وفي كافة النواحي سواء كانت امنية او خدمية تقع بصوره مباشره على كاهل الدولة وساستنا الذين عليهم ان ينفتحوا للأخر من اجل استيعابه خدمة للصالح العام.

مشاريع اعمار العراق